

## أثر أزمة الرهن العقاري على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي

د. صباغ رفيقة: أستاذة محاضرة - ب -  
المركز الجامعي لولاية عين تموشنت-الجزائر

د. مهراوي هند: أستاذ محاضر - ب -  
المركز الجامعي لولاية عين تموشنت-الجزائر

### Abstract:

Le 16 Septembre 2008 c'était le déclenchement d'une grave crise économique et financière en raison de la faillite de la grande banque Américaine Lehmann Brother ;elle est nommée la crise des Subprimes qu'elle avait un impact sur les politiques économique, financières et monétaires mondiales.

La crise financière a atteint son apparition pic de l'effondrement quasiment entière dans le secteur de crédit immobilier et d'autres secteurs comme l'industrie, le commerce et même le transport au états unis d'Amérique, aussi les effets de la crise de Subprimes ont touché l'Europe et l'Asie ,comme il y avait un déficit au institutions bancaire ce qui a entraîné une récession économique pour plusieurs pays développés ou sous développés aussi les pays du Golf sont touchés par cette crise; et parmi les apparitions de cette crise un déficit financier dans plusieurs budgets public ; dans ce contexte la problématique de notre recherche est la suivante : quel est l'impact de la crise des Subprimes sur les budgets public des pays du golf ?

**Les mots clés:** les crise financières - la crise des Subprimes - les recettes et les dépenses -le budget public

### المخلص

دخل العالم في السادس عشر من شهر سبتمبر 2008، مسار أزمة اقتصادية ومالية عاصفة، جسدها إفلاس بنك ليمان برادرز الذي يعتبر من أكبر البنوك الأمريكية، فيما عرف بأزمة الرهن العقاري، التي دمرت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدي المتبعة في مختلف اقتصاديات العالم.

لقد بلغت الأزمة المالية ذروتها بحدوث انهيار شبه كامل في مجال الائتمان العقاري، ثم تزايدت مضاعفاتها لكي تنتقل إلى قطاعات الصناعة والتجارة والنقل داخل الولايات المتحدة، وبدأت نتائجها تتوالى بعنف في أوروبا وآسيا، مما نتج عنه عجز واضح للمؤسسات المصرفية عن تلبية احتياجات الائتمان، وتمخضت عنها حالة التباطؤ وركود نال من العديد من اقتصاديات دول العالم منها دول مجلس التعاون الخليجي ، ومن بين مظاهر هذه الأزمة المالية العالمية العجز المالي الذي سجلته العديد من الدول في موازنتها العامة، وفي هذا السياق ارتأينا

أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي: ما أثر أزمة الرهن العقاري المالية العالمية على مختلف موازنات الاقتصاديات العالمية.

**الكلمات المفتاحية :** الأزمات المالية العالمية- أزمة الرهن العقاري- الميزانية العامة - الإيرادات والنفقات

## تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية حادة كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار. أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات نجد، انتشار البطالة وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك و حدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي، فأثار الأزمة تعدت النظام المالي الأمريكي إلى الاقتصاد برمته الأمريكي والعالمي نتيجة الارتباط الوثيق بين الاقتصاديات العالمية، مع تفاوت درجة هذه الآثار على اقتصاديات الدول تبعاً لاختلاف درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي وارتباطها به، وفي هذا السياق إرتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي:

## ما أثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي؟

### أهمية البحث:

جاءت هذه الدراسة من أجل التركيز على الأزمة المالية العالمية الأمريكية والتي مست مختلف الأسواق المالية العالمية، بمحاولة منا لتسليط الضوء على أثر هذه الأزمة على بعض الموازنات العامة للدول المتقدمة والنامية، ومع التركيز أساساً على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي .

### هدف البحث :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة المالية العالمية؛
2. التعرف على مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالميزانية العامة؛
3. التعرف على تأثير ميزانيات بعض الدول المتقدمة والنامية بالأزمة المالية العالمية مع التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي.

### فرضيات البحث:

1. كلما زاد الارتباط بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي، كلما تحسنت حالة الاقتصاد العيني وقلت الأزمات الاقتصادية والمالية، وكلما انفصل الارتباط بينهما، كلما ساءت حالة الاقتصاد العيني وحدثت الأزمات الاقتصادية والمالية؛

2. نظرا لحدة الأزمة المالية العالمية، تأثرت بشكل كبير مختلف ميزانيات الدول، وقناة التأثير تختلف من دولة إلى أخرى؛
3. قناة التأثير على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي هي تقلبات أسعار النفط.

### منهجية البحث:

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق لأهم أسباب وجذور نشوء الأزمة المالية الأمريكية، وكذا إلى تداعياتها على مختلف اقتصاديات الدول مع التركيز على جانب الميزانية العامة، ويكون هذا بعد عرض الإطار النظري للميزانية العامة.

هذا وسوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية؛**

**المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة؛**

**المحور الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي.**

### المحور الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالأزمة، نذكر منها مايلي:

#### 1. تعريف الأزمة:

- الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء: أي اشتد وضاق أي: أصابته أزمة، والأزمة: هي الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية، وأزمة مالية.. الخ، ويدور المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة حول نفس هذا المعنى، إذ تعرف بأنها: مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل، أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث<sup>(1)</sup>، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها، وإعادة التوازن لهذا النظام؛
- تعرف الأزمة على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة"<sup>(2)</sup>، فالأزمة حسب ما سبق لها بعدين :

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية؛
  - الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار السريع والصائب لحل الأزمة، وإلا فان القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد المفاجئ. (3)
2. خصائص الأزمة:

مما سبق نجد أن للأزمة خصائص أساسية هي:

- المفاجئة العنيفة عند حدوثها، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- التعقيد، التشابك والتداخل في عواملها وأسبابها؛
- نقص المعلومات، وعدم وضوح الرؤية حولها؛
- سيادة حالة من الخوف، قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

### 3. أنواع الأزمة: (4)

- صندوق النقد الدولي يصنف الأزمات على حسب نوعيتها، وعلى الشكل التالي:
- ✓ **أزمات العملات:** والتي عادة ما تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف، مما يؤدي إلى تخفيض العملات بشكل واضح، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الاحتياطيات الأجنبية.
  - ✓ **أزمة البنوك:** تعبر عن إختلالات النظام المصرفي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مواعيد، مما يحتم تدخل الدولة أو السلطة النقدية المسؤولة عن تقديم المساعدة للوحدة البنكية المتعثرة، وتقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز، بما يضمن عدم انهياره بشكل تام.
  - ✓ **أزمة الدين الخارجي:** وهي الحالة التي تعجز الدولة عن دفع خدمة ديونها.
  - ✓ **الأزمة الشاملة:** وهي تمس النظام المالي والنقدي معاً، وتؤثر سلبا على معدلات النمو، والجدير بالذكر أن الأزمات الشاملة عادة ما تتضمن أزمة في العملة، ومعدلات الصرف. (5)

### 4. أسبابها وآثارها:

تتمثل أهم الأسباب التي كانت وراء نشوء أزمة الرهن العقاري العالمية في مايلي:

- من أهم أسباب هذه الأزمة ضعف الرقابة على المؤسسات المالية، والاعتماد على الرقابة الذاتية، وتحرر الأسواق المالية بصورة مفرطة، ما أدى إلى الإفراط في عمليات التمويل؛
- محدودية قدرة التشريعات على مواكبة التطورات السريعة التي حدثت في النظام المالي من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت بعض التشريعات المستحدثة في إحداث (أو على الأقل تعميق)

الأزمة المالية. فعلى سبيل المثال، شجعت بعض التشريعات المصارف على مزيد من عمليات التوريق، وما أفضت عنه لاحقاً من زيادة مفرطة في المشتقات، ساهمت بدورها في خلق نظام مصرفي في الظل تحديداً، بسبب غياب أسواق ثانوية للأصول التي يتم توريقها في محفظة مالية (كالرهونات العقارية) التي استخدمت لتوفير مزيد من القروض بين المصارف؛<sup>(6)</sup>

• فيما يتعلق بجانب المصارف التجارية، فقد زاد اعتمادها على الكثير من المنتجات المالية المهيكله البالغة التعقيد التي تم استحداثها بصورة واسعة خلال العقد الأخرين، مما أثر في النظام المالي بأكمله وخلق ارتباطاً قوياً بين المؤسسات الخاصة العاملة فيه. وهكذا، فقد نشأ نظام مصرفي في الظل بعيداً عن أعين المشرعين، وازداد فيه اعتماد المصارف على بعضها في توفير التمويل بدل الاعتماد فقط على الودائع التي تخضع للتنظيم والرقابة؛<sup>(7)</sup>

• انخفاض معدل الفائدة في الولايات المتحدة لمدة طويلة (2001 - 2005)، حيث انخفض معدل الفائدة الفيدرالي إلى ما دون 2 في المائة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، واستمر في انخفاضه إلى أن وصل إلى 1 في المائة في الفترة من منتصف 2003 إلى منتصف 2004. لم يبدأ معدل الفائدة في الصعود التدريجي إلا في عام 2005، ونتج عن استمرار معدلات الفائدة المنخفضة نشوء سيولة كبيرة أثرت ولو جزئياً على أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية؛

• تزامن انخفاض معدل الفائدة مع استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي تحديداً، ما ساهم لاحقاً في نقل الجزء الآخر من السيولة الكبيرة من الولايات المتحدة إلى دول أخرى حول العالم، خاصة أن هناك دول استمرت في شراء دولارات للدفاع عن سعر صرف عملتها المستهدف. هذان العاملان دفعا المؤسسات المالية (في الولايات المتحدة وخارجها) للبحث عن العوائد الجذابة لهذه السيولة، بالرغم من المخاطر المرتفعة<sup>(8)</sup>.

وبتتبع مراحل وتطورات هذه الأزمة المالية العالمية، يمكن أن نكتشف مجموعة من الآثار، هي كالاتي:

- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا ما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم؛
- زيادة عدم سداد تسليفات الرهن العقاري في الولايات المتحدة يتسبب في إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية والمالية المتخصصة، والتي منها بنك الأعمال " ليمان براذرز " رابع أكبر بنك

بالولايات المتحدة، حيث انخفضت قيمة أسهمه بنسبة % 94، ووصلت خسائره إلى مليارات الدولارات؛ (9)

- انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة؛
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدًا و ضمانات مغلظة؛
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا ما أحدث ارتباكًا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، وتدخل المصارف المركزية لدعم سوق السيولة، حيث

قامت عشرة مصارف دولية بالاتفاق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع من تراجع البورصات العالمية، ومثال ذلك أيضا السلطات الأمريكية التي أعدت خط بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع؛

- تأميم الحكومة الأمريكية والبريطانية لبعض البنوك والمؤسسات المالية، فمثلا قامت وزارة الخزانة الأمريكية بوضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري " فريدي ماك " و "فاني ماي " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار، كما قام الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية بتأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي آي جي " المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، إذ يصل العدد الإجمالي لمؤسسات المال الواقعة تحت مظلة التأمين الفدرالي إلى 1800 مؤسسة تستحوذ كلها على ما يقرب من 13 تريليون دولار من الأصول والممتلكات، أما الحكومة البريطانية فقد قامت بتأميم بنك " نورذرن روك "؛

- اندماج العديد من المصارف والمؤسسات المالية، ففي الولايات المتحدة يشتري بنك " جي بي مورغان " منافسه " واشنطن ميوتشوال " بمساعدة السلطات الفدرالية، ويعلن " جي بي مورغان تشيز " شراء بنك الأعمال الأمريكي " بير ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي، وفي بريطانيا قام البنك البريطاني " لويد تي أس بي " بشراء منافسه " أتش بي أو أس " المهتد بالإفلاس؛
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية؛
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛

➤ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا ما أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس<sup>(10)</sup>.

⇨ طالبت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية لا يمكن حصرها وتكدت البنوك خسائر ضخمة وأعلن عن إفلاس وانهيار بعضها.

### المحور الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة

إن تعريف الدولة الحديثة أصبح مقرونا بمصطلح أساسي ألا وهو الميزانية العامة للدولة، حيث أن تحول دور الدولة من الدولة الحارسة التي تتولى شؤون الأمن والدفاع والعدالة إلى الدولة المتدخلة في جميع الميادين لاسيما الميدان الإقتصادي والاجتماعي أصبح يتطلب منها البحث عن مصادر مختلفة لمواجهة النفقات الناتجة عن تدخلها في جميع الميادين، وبذلك فقد أصبح دور الدولة معروفا بمصطلح أساسي ألا وهو الميزانية العامة للدولة.

**1. تعريف الميزانية:** كلمة ميزانية تعني حقيبة نقود، أو محفظة عامة، وكانت تستخدم لحفظ كشوف إيرادات الدولة ونفقاتها. وقد إستخدم هذا التعبير في إنجلترا لوصف الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير المالية عند ذهابه للبرلمان، وتحفظ فيها كشوف احتياجات الحكومة من إنفاق وموارد مالية، كما استخدمت هذه الكلمة أيضا للتعبير عن المستندات التي تحفظ في هذه الحقيبة، وهي تحوي الخطة المالية التي تعرض على الهيئة التشريعية للتصديق عليها، ثم شاع استخدامها بعد ذلك كتعبير عن الذمة المالية للدولة أو ميزانية الدولة؛<sup>(11)</sup>

- هي الميزانية العامة للدولة هي قائمة بكافة مصروفاتها العامة على المشروعات والسلع والخدمات العامة، وإيراداتها العامة والتي تأتي من متحصلات الضرائب بصفة أساسية، وعندما يكون الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة تواجه الدولة عجزا في الميزانية، والعكس في حالة زيادة الإيرادات عن النفقات العامة، حيث تواجه الدولة فائضا في ميزانيتها. ومن خلال ما سبق نخلص أن الميزانية عبارة عن:

أ- وثيقة تحتوي بيانات تعدادية تقديرية؛

ب- تحدد نفقات وإيرادات الدولة، وبذلك تظهر توازن الميزانية؛

ت- أنها على فترة زمنية مقبلة، وتحدد عادة هذه الفترة الزمنية المستقبلية بسنة باعتبارها الفترة المناسبة.

## 2. مبادئ الموازنة العامة: تخضع الميزانية العامة لمجموعة من المبادئ العامة، من شأنها

تدعيم الرقابة في الأموال العمومية، وتتمثل في مايلي:

- **مبدأ وحدة الموازنة:** يكون للحكومة موازنة واحدة تحتوي على كافة الإيرادات والنفقات، فالحكومة تمثل وحدة إدارية متكاملة وبالتالي فإن الموازنة تظهر في وثيقة أو مجلد، وان تطبيق هذا المبدأ يعني عدم تعدد موازنات الدولة، ووضع خطة مالية شاملة تنسق أوجه الإنفاق وتحصيل الإيرادات وتساعد على التعرف على المركز المالي للدولة، وتنفيذ إجراءات الرقابة من قبل السلطة التشريعية.<sup>(12)</sup> ويستثنى من هذا المبدأ الموازنات الملحقة والتي تتضمن إيرادات ونفقات بعض المصالح العامة التي تتطلب منحها نوعاً من الحرية في التصرف، وكذلك الموازنات المستقلة؛<sup>(13)</sup>

- **مبدأ سنوية الموازنة:** لكل موازنة بعد زمني يبدأ من اليوم الأول لتنفيذ اعتماداتها، وينتهي في اليوم الأخير لقف هذه الاعتمادات، وهذا البعد يقع بين فترتين محددتين يفرضه التشريع الخاص بالموازنة، وفي معظم الأحيان ينص في دستور الدولة على أن هذه الفترة هي سنة واحدة، التزاماً بمبدأ سنوية الموازنة، أي أن تكون المدة الزمنية التي تغطي الموازنة العامة سنة واحدة، وتتم على أساسها مصادقة السلطة التشريعية على الموازنة، كما يتم تنفيذ الموازنة خلال هذه السنة.<sup>(14)</sup> على أنه من الناحية العملية يرد على هذا المبدأ بعض الاستثناءات منها أن الموازنة السنة المالية يظهر ضمن النفقات الجارية اعتمادات تمثل مصروفات سنوات سابقة لمقابلة النفقات المتعلقة بتلك السنوات والتي استحققت فعلاً في تلك السنوات وأصبحت واجبة الدفع في خلال السنة المالية الجديدة.<sup>(15)</sup>

- **مبدأ شمولية الموازنة:** يقصد بهذا المبدأ أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة بين الاثنين، وإذا كانت وحدة الموازنة تهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لموازنة الدول، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق أو الهيئات العامة وبين إيراداته،<sup>(16)</sup> وهناك بعض الاستثناءات المطبقة حالياً على هذا المبدأ، كالاستثناء المطبق على حصيلة القروض حيث يدرج صافي هذه الحصيلة بعد طرح أقساط سداد القروض السابقة الحصول عليها، وكذلك يدرج صافي الإقراض بعد طرح أقساط استرداد القروض السابقة منها. وعلى هذا الأساس يظهر في الموازنة صافي المديونية أو الدائنة للخزينة العام؛<sup>(17)</sup>

- **مبدأ عدم التخصيص الإيرادات:**

المقصود هنا ألا يخصص إيراد معين لتغطية نفقات معينة. إذ أن جميع الإيرادات تجمع وتوسل إلى الخزينة العامة للدولة ثم يعاد توزيع هذه الإيرادات بين الوزارات والدوائر والمؤسسات ويطلق على هذه

القاعدة في بعض الحالات قاعدة شيوع الموازنة العامة.<sup>(18)</sup> هناك العديد من حالات الاستثناء على هذا المبدأ تستجيب لضرورات عملية. فمثلا الإعلان عن تخصيص حصيلة قرض معين أو ضريبة معينة لإغراض تعتبر من الأولويات في نظر الرأي العام، من شأنه أن يكسب ثقة المواطنين ويشجعهم على المساهمة في القرض أو دفع الضريبة.<sup>(19)</sup>

**3. دورة الميزانية:** والمقصود بها مختلف المراحل التي تمر بها الميزانية من إعداد وتنفيذ ومراقبة، وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية.

- **إعداد واعتماد الميزانية:** المقصود بمرحلة الإعداد هو تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، ولما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدقة الى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت، فينتج عن ذلك آثار سيئة كان يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد. فالالاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الميزانية والتحضير الأولي لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية (الإدارة العامة)، نظرا لما تتمتع بها من إمكانيات ووسائل تسمح لها بذلك؛

- **تنفيذ الميزانية:** يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ويلاحظ أن التنفيذ الفعلي يمثل الإيرادات والمصروفات الفعلية التي تتم خلال السنة المالية التي قدرت إيراداتها ومصروفاتها بالموازنة العامة المعتمدة بقانون المالية، وما ورد بها من إيرادات ومصروفات تمت بطريق التقدير؛

- **مراقبة تنفيذ الميزانية:** المقصود بمراقبة تنفيذ الميزانية هو أن يتم الإنفاق بالشكل الذي ارتضاه البرلمان باعتباره الممول الأعلى للدولة فيما حددته من إيرادات عامة هي أساس جزء من دخول أفراد الشعب، وقد لا تكون مراقبة تنفيذ الميزانية سابقة على التنفيذ أو لاحقة له، فمن مزايا النوع الأول منع وقوع الخطأ، وفيه تأكد لمطابقة التصرف المالي قبل حدوثه لما ارتبطت به الحكومة مع ممثلي الشعب (كما هو الحال في النظام الجزائري)، والمراقبة على تنفيذ الميزانية قد تكون رقابة إدارية، أو رقابة سياسية، أو رقابة الأجهزة المستقلة، وذلك فضلا عن الرقابة السابقة على تنفيذ الميزانية، والرقابة اللاحقة لذلك.<sup>(20)</sup>

#### 4. العجز في الميزانية:

يعتبر عجز الموازنة في الماضي بمثابة مسألة تثير الكثير من النقد واللوم من واضعي السياسة المالية الموازنة، كما أنها تشير إلى ضعف الإدارة المالية.

#### أ- تعريف وأسباب العجز في الميزانية:

يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة عن سداد النفقات العامة المقدره، أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات للدولة عن الإيرادات للدولة في موازنة الدولة العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارة الزيادة المضطرة في النفقات العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز وطبيعته، حيث أن النفقات تميل غالباً إلى زيادة في مختلف دول العالم، سبب، هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة. (21)

### ب- أنواع العجز الموازي:

إن عجز الموازنة متعدد الأشكال ومختلف الأسباب ولكن علماء الفكر المالي قد صنغوه إلى الأنواع التالية:

• **عجز متوقع من قبل السلطات المسؤولة:** وهو عجز يتضمنه قانون الموازنة، ويبرز بصورة واضحة في بداية السنة المالية؛

• **عجز طارئ أو مؤقت:** وينشأ مثل هذا العجز نتيجة تبدل الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية فقد تضع الدولة في بداية السنة المالية موازنة وبتقديرات صحيحة بحيث تتساوى فيها النفقات مع الإيرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة إلى أنه عند تنفيذ الموازنة إنشاء السنة المالية، قد تعصف بالاقصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا في مجمل الضريبة، ويظهر هذا العجز كذلك في حالة الأزمات الاقتصادية التي تعمل الدولة هنا على زيادة حجم إنفاقها من أجل العمل على حل الأزمة وبالتالي يحصل عجز في الموازنة العاملة؛

• **العجز البنوي أو الهيكل:** يظهر العجز البنوي أو الهيكل نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد، و هو يظهر على شكل عجز مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن.

ت- أسباب العجز الموازي: يرجع العجز الموازي إلى سببين رئيسيين هما:

• **زيادة النفقات:** إن المنتبغ بطرق الإنفاق الحكومي يجد ان زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب

التالية:

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان؛

- زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصا بند الرواتب والأجور؛
  - زيادة الأعباء الدفاعية و الأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح؛
  - تزداد النفقات بسبب إعادة التعمير بعد الحرب؛
  - تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة؛
  - الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين؛
  - الإنفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين.
- **قلة الإيرادات:** والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي:
- انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي؛
  - عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام؛
  - انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها؛
  - الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب؛
  - التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين، وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح.<sup>(22)</sup>

### المحور الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي

معظم دول العالم الغنية عانت سنة 2010 من عجز مالي كبير في ميزانياتها العامة، فالشكل التالي يبين مقارنة بين عجز الميزانية في 2010 وفي بداية الألفية عام 2000، أي منذ عشر سنوات مضت. فمذ عشر سنوات كانت تلك الدول إما تواجه فائضا أو تعاني من عجز محدود جدا في الميزانية (باستثناء اليابان نظرا لاستمرار ظروف الأزمة الآسيوية في ذلك الوقت)، وبصفة خاصة كانت الولايات المتحدة تواجه فائضا في ميزانيتها العامة مع انتهاء ولاية كلينتون الثانية، قبل أن تحدث أحداث 11 سبتمبر التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم أعلن الرئيس جورج بوش حربه على الإرهاب وفتح اعتماد مفتوحة لغزو أفغانستان والعراق، وهو ما دفع بالعجز في الميزانية والدين العام الأمريكي إلى مستويات قياسية لم يبلغها من قبل. (أنظر الرسم البياني رقم (01)).

عجز الميزانية في الدول المتقدمة هو نتيجة طبيعية للأزمة، لأنه في أوقات الأزمات تحاول الحكومات تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في إطار ما يسمى ببرامج التحفيز المالي، أي تحفيز مستويات الطلب الكلي من خلال زيادة مستويات الإنفاق، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل ويساعد الاقتصاد على الخروج من حالة الكساد، من ناحية ثانية، فإنه في ظل الكساد تميل الإيرادات الحكومية نحو الانخفاض بسبب انخفاض إيرادات الضرائب، نتيجة لانخفاض مستويات الدخل. ولذلك يفترض أن يتغير سلوك العجز مع انتهاء الأزمة، حيث تسترد الإيرادات الضريبية مستوياتها السابقة قبل الأزمة، ويقل الإنفاق الحكومي لأغراض التحفيز المالي فيقل العجز تبعا لذلك. (23)

غير أن المشكلة الأساسية التي تصاحب العجز هي الدين الحكومي الذي يتكون بسبب العجز، ببساطة لأن العجز هو عبارة عن فواتير واجبة الدفع ولا يمكن تأجيلها طالما أنها أدرجت في برنامج الدولة من خلال الميزانية. إذن في حالة العجز لا بد وأن تبحث الدولة عن التمويل، وغالبا ما يكون التمويل من خلال الاقتراض من الجمهور أو من الخارج، وهو ما يؤدي إلى رفع الدين العام للدولة. وبما أن الدين العام لا بد وان يعاد سداه مع فوائد هذا الدين، لذلك ليس من الموقع أن تتحسن أوضاع الميزانيات العامة للدول الغنية كثيرا بعد انتهاء الأزمة بسبب استمرار مدفوعات سداد الدين الحكومي لتلك الدول. وأسوأ حالات العجز هو أن تجد الدولة نفسها غير قادرة على تمويل العجز من خلال الاقتراض، لعزوف المقترضين عن الاكتتاب في السندات التي تطرحها، فتجد نفسها مضطرة إلى طبع النقود، أو ما يسمى بالتيسير الكمي (أي الإصدار النقدي)، وهو ما لجأ إليه بنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) بكثافة خلال 2008 و2009، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الأمريكي.

وفي ما يلي سندرس العجز في ميزانيات الدول العربية مع التركيز على ميزانيات دول المجلس.

## 1. الدول العربية:

تأثر الوضع المالي والسياسات المالية للدول العربية في عام 2009 بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الإيرادات العامة، وخصوصاً الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط. كما تسببت الأزمة في تباطؤ اقتصادي على الصعيد العالمي شمل معظم الدول العربية، حيث سعى العديد منها في ظل التوقعات بانخفاض الإيرادات العامة جراء هذا التباطؤ إلى تعزيز إجراءاتها في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، كما أدى التباطؤ الاقتصادي إلى إتباع العديد من الدول العربية سياسات مالية توسعية، بقدر ما تتيحه مرونة السياسات المالية فيها، للحيلولة دون المزيد من التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي. وقد اتبعت بعض الدول العربية الأخرى سياسات مالية متشددة، جاءت في معظمها لتلافي المزيد من التراجع في الوضع المالي. ففي جانب الإيرادات، انخفضت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 28.1 في المائة في عام 2009 نتيجة للتراجع الحاد في الإيرادات النفطية الذي بلغت نسبته %41.9 ، وهذا ما يبينه لنا الجدول رقم (01) والرسم البياني رقم (02).

لقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.9 في المائة، والإيرادات غير الضريبية بنسبة 21.8 في المائة، وازداد الدخل من الاستثمار بنسبة 30.2 في المائة. أما في جانب الإنفاق، فقد نما الإنفاق العام بنسبة 2.7 في المائة في عام 2009 وهي أقل نسبة نمو يسجلها منذ عام 2003 ، حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 7 في المائة في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.2 في المائة. أما صافي الإقراض الحكومي فقد ازداد بنسبة 25 في المائة.<sup>(24)</sup>

وأدت التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة إلى تراجع حاد في الفائض المالي الكلي للدول العربية مجتمعة، حيث انخفض من 250.5 مليار دولار في عام 2008 إلى 3 مليار دولار فقط في عام 2009، بينما تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13 في المائة إلى 0.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. ويعود ذلك إلى تراجع الأداء المالي لمعظم الدول العربية في عام 2009 ، حيث تراجع الفائض الكلي في غالبية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط وتحول الفائض الكلي في عدة دول عربية إلى عجز مالي كلي بينما تفاقم العجز الكلي في بعض منها. وفيما يتعلق بالمديونية الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي بنسبة 11.2 في المائة في عام 2009 وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 في المائة في عام 2008 إلى 30.1 في المائة في عام 2009 ، وي طرح تراجع الوضع الكلي في الموازنات العامة للدول العربية ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في المالية العامة حالما تتحسر الظروف الاقتصادية غير المواتية التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية، من خلال تعزيز الجهود في مجال ترشيد الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق الجاري، وتقوية الإدارة المالية وتطوير التشريعات الضريبية وتعزيز

إجراءات التحصيل الضريبي. وقد بينت تداعيات الأزمة المالية العالمية ضرورة الحفاظ على وضع مالي جيد أو على الأقل إبقاء العجز الكلي ضمن مستويات منخفضة ونسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمنح السلطات المالية المرنة الضرورية لدرء تبعات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.<sup>(25)</sup>

## 2. دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد حققت الموازنة العامة لدول المجلس فوائد مالية خلال السنوات (2004-2008)، إلا أنه ونظراً لارتفاع أسعار النفط، وزيادة مستويات الإنتاج النفطي وارتفاع الإيرادات الغير نفطية، فقد حققت منطقة دول المجلس فائض موازنة بلغ نسبة 25,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنة بسنة 2004، وهذا ما يوضحه لنا الرسم البياني رقم (03)

وفي مايلي سنحاول أن نبين وضعية ميزانيات دول مجلس التعاون قبل وبعد نشوب أزمة الرهن العقاري لنوضح مدى تأثر ميزانيات هذه الدول بالأزمة:

• البحرين: تتأثر بشكل كبير بتحركات الأسعار النفطية حيث تمثل إيرادات النفط بـ 70% من إجمالي الإيرادات تقريباً وتشكل رواتب القطاع العام ثلثي الإنفاق الحالي أي 82,5% من إجمالي الإنفاق الحكومي. ولقد حققت موازنة البحرين فائضاً من العام 2004 حتى 2008 (أي قبل أزمة الرهن العقاري)، إذ بلغ الفائض في 2004 نحو 60 مليون دينار، وفي 2005 بلغ 257 مليون دينار، وفي 2006 بلغ 141 مليون دينار، وفي 2007 بلغ 42 مليون دينار، وفي 2008 بلغ 372 مليون دينار. في المقابل وبعد نشوب أزمة الرهن العقاري حققت موازنة البحرين عجزاً في العام 2009 بلغ 725 مليون دينار، وعجزاً يبلغ 773 مليون دينار في 2010، وبلغت قيمة العجز فوق 400 مليون دينار في العام 2011؛

• الكويت: أدت أسعار النفط الكبيرة خلال السنوات الستة الأخيرة إلى فائض ضخم في الموازنة العامة حيث بلغت نسبة 30,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنة بعام 2007 حيث كانت نسبتها حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على خلفية الطفرة النفطية العالمية، وقد انخفض هذا الفائض إلى أن شكل عجزاً سنة 2009 بقيمة (8.151,30) مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية؛

• الإمارات: لقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي حتى أواخر 2006 حيث حققت دولة الإمارات فائض موازنة بلغ 19.686,86 مليون دولار إلى أن تراجع بنسبة طفيفة سنة 2008 وهذا

بسبب الأزمة المالية وتراجع سوق النفط ولكن تبقى هذه الدولة في وضعية جيدة بالمقارنة مع دول المجلس؛

• السعودية: حققت المملكة العربية السعودية أكبر فائض موازنة بلغ 154.913,00 مليون دولار وشكل ما نسبته 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنة بعام 2007 بلغ 47.080,60 مليون دولار، ونسبته 12,2% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع في مستويات الإنتاج النفطي والأسعار، استمرت الطفرة الاقتصادية من سنة 2004 إلى عام 2008 لكن ظهور الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط أدت إلى عجز في الموازنة العامة بلغ 86.629,00 مليون دولار في عام 2009 بسبب موازنة توسعية والتي تم إعدادها لأن تحقق التنمية المستدامة؛

• عُمان: تعتمد المالية العامة العمانية على الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي 67% من الإيرادات العامة، وقد لعبت أولويات الموازنة الحكومية دورًا رئيسيًا في إقرار التوظين والتتويج والخصخصة، وقد شهدت الحكومة فوائض مالية من فترة الدراسة بلغ 90.846,00 مليون دولار لسنة 2005، لكن لم تحقق فائض في موازنتها سنة 2009 بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي؛

• قطر: لقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط إلى تحسين الموقف المالي للحكومة بدرجة كبيرة حيث تأتي حوالي 70% من الإيرادات المالية من النفط والغاز، وقد أدى هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية وصادرات الغاز إلى جعل الاقتصاد أكثر حساسية تجاه تقلبات أسعار الطاقة العالمية، فمعظم برامج التصنيع في قطر قد اكتملت، لذلك فإن الحكومة قررت إبقاء المصاريف المحلية في أدنى مستوياتها حتى يتم سداد الديون الخارجية للدولة. كما أدى النمو المتصاعد لأسعار النفط في السنوات الثلاث السابقة مقرونًا بالنظام المالي المتشدد إلى حصول الحكومة على إيرادات غير متوقعة خلال 2004 إلى 2009، حيث حققت فائض موازنة بلغ 13.367,60 مليون دولار سنة 2009 .

## الخاتمة:

من خلال دراستنا وفي محاولة منا الإجابة على فرضيات الدراسة استنتجنا مايلي:

-وجود ارتباط حيوي وتاريخي بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي، فكلما انفصل الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، ساءت حالة الاقتصاد العيني وحدثت الأزمات المالية، والعكس بالعكس،

-قنوات التأثير من أزمة الرهن العقاري اختلفت من دولة إلى أخرى، والقناة الرئيسية كانت الأسواق المالية، فحجم تأثير الدول كان بحجم ارتباط السوق المالي المحلي بالأسواق المالية العالمية؛

-تتأثر ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي بتقلبات سعر النفط، فالمشكلة الأساسية التي تواجه صانع السياسة الاقتصادية في هذه الدول هي تركيز الإيرادات العامة للدولة في مصدر شبه وحيد تقريبا وهو الإيرادات النفطية، هذا التركيز في الإيرادات يؤدي إلى تقلب هذه الإيرادات بصورة مستمرة تبعا للتطورات التي تحدث في سوق النفط العالمي، وهو ما يجعل المالية العامة في دول الخليج تحت تأثير تطورات سعر النفط في السوق العالمي للنفط الخام، وبالطبع الأثر السلبي لهذه التقلبات في الإيرادات سوف ينعدم طالما أن الحد الأدنى لسعر البرميل من النفط يتجاوز السعر اللازم لتوازن الميزانية العامة للدولة، لكن المشكلة الأساسية تنشأ عندما يبدأ سعر النفط في الانخفاض عن الحد الأدنى اللازم لتوازن الميزانية، هنا تبدأ ميزانيات الدول النفطية في تحقيق عجز، وبالتالي يبدأ الدين العام في الارتفاع. من ناحية أخرى فإن هذا الحد الأدنى اللازم لتوازن الميزانية يختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى إنفاقها العام الجاري واحتياجات الاقتصاد من الإنفاق الحكومي على المشروعات المختلفة، على سبيل المثال فإن الحد الأدنى اللازم لتوازن ميزانية المملكة العربية السعودية، يختلف عن ذلك اللازم لتوازن ميزانية الكويت.. الخ، وهناك ظاهرة مثيرة للاهتمام حاليا، وهي أن الحد الأدنى لسعر النفط اللازم لتوازن ميزانيات دول الخليج أخذ في التزايد، مما يرفع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المالية العامة لدول الخليج، ويجعل وضع الميزانية العامة في هذه الدول حرجا، إذا ما تدهورت أسعار النفط لأي سبب من الأسباب، فجميع دول مجلس التعاون تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز، حيث بلغت تلك الإيرادات نحو 2.44 تريليون دولار أمريكي خلال الـ (2000-2010) أي ما يعادل 83 % من إجمالي الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها، و تعتمد الكويت في ميزانيتها بشكل أساسي على إيرادات النفط، حيث بلغ معدل إيرادات النفط إلى إجمالي إيرادات الدولة نحو 93 % خلال الفترة (2000-2010)، وهي الأعلى خليجياً مقارنة مع 87 % للسعودية و 77% للإمارات ومعدل 83 % لدول الخليج.

### المراجع والمصادر:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار: "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.

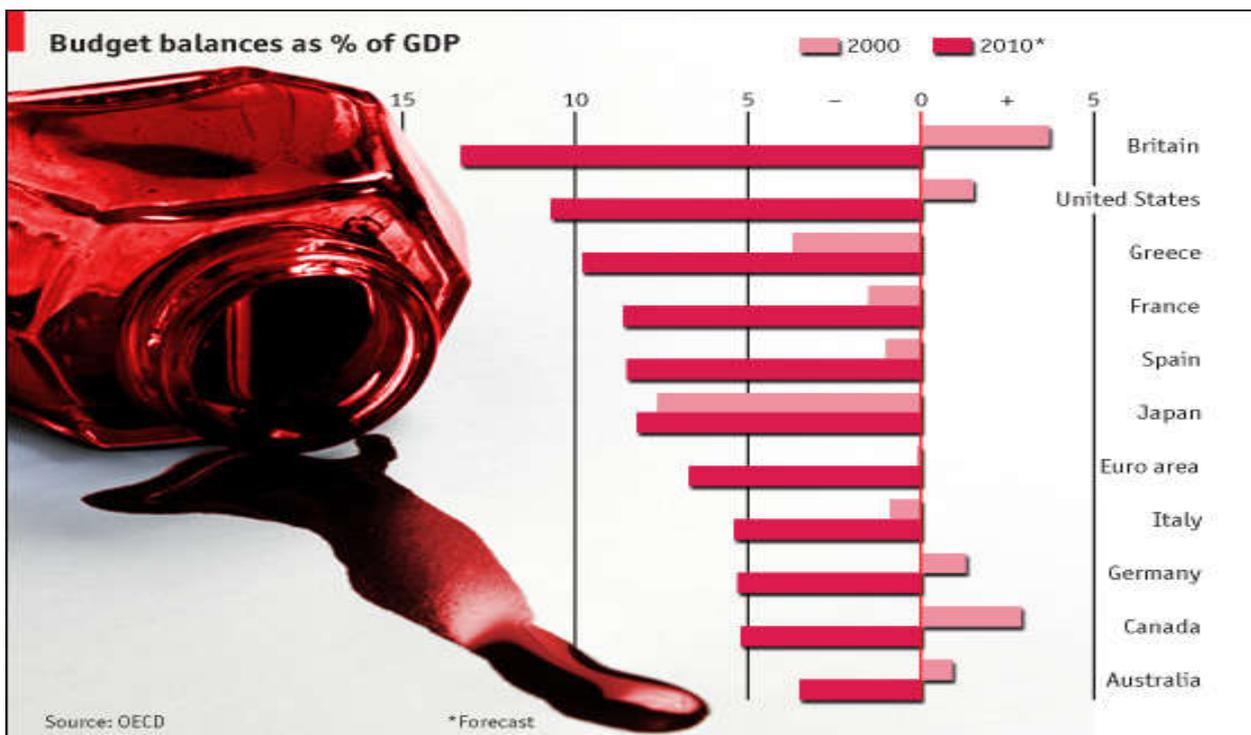
2. أبو فارة يوسف: "قراءة في الأزمة المالية 2008"، جامعة القدس المفتوحة، كلية الاقتصاد، 2008.

13. الاقتصادية الإلكترونية : "حصة مجزية للاقتصاد المعرفي في ميزانية السعودية 2009 ولا ترشيد في الصحة والتعليم" ، [ على الخط ] ، 18 ديسمبر 2008 العدد 5547 ، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.aletq.com> ، تاريخ الإطلاع : (2014/01/31).
14. أعمر عزوي، أسماء عدائكة: " تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية"، بحث مقدم لملتقى واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي (26-27 فيفري 2012) ، بالمركز الجامعي واد سوف.
15. المجلة الاقتصادية السعودية - العدد الخامس والثلاثون - شتاء 2010.
16. اللوزي سليمان و آخرون: "إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1997.
17. المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي: " أصول وقواعد الموازنة العامة "، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2003.
18. بلعباس، عبد الرزاق سعيد: " ما معنى الأزمة"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، 2009.
9. حسين راتب يوسف ريان: " عجز الميزانية وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 1999.
10. خبابة عبد الله: "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
11. سوزي عدلي ناشد: " أساسيات المالية العامة " ، منشورات حلبي الحقوقية، 2008.
12. شكري فهمي محمود: "الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
13. عدنان السيد حسين: " قضايا دولية الأزمة العالمية "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
14. طاهر موسى الجنابي: "إدارة الموازنات العامة " ، عمان ، دار زهران للنشر ، 1999.
15. صحيفة الاقتصاد والتعليم والتدريب والنشر: " تباين كبير بين الدول في دخل المواطن العربي "، [ على الخط ] ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2011/01/06) ، متاح على الموقع الإلكتروني : < http://www.eanews.com> ، تاريخ الإطلاع : (2013/06/28).
16. صندوق النقد الدولي: " أفاق الاقتصاد العالمي " ، أكتوبر 2008 .
17. مارتين د.ويص : " الأزمة المالية العالمية والخروج من نفق الكساد الأخير "، ترجمة عبد الحكم الخزامي ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010.
18. مجلة الوسط الإلكترونية: " بنسبة 93 % عن تقديرات مطلع العام انخفاض عجز موازنة مملكة البحرين إلى 58 مليون دينار في 2011 " ، [ على الخط ]، يومية سياسية مستقلة ، (2013/11/19)، متاح على الموقع الإلكتروني : <> http://www.alwasatnews.com ، تاريخ الإطلاع : (2014/01/31).
19. محسن أحمد الخضيرى: "إدارة الأزمات" ، مكتب مدبولي الإسكندرية، ، السنة غير مذكورة.
20. محمد عبد الوهاب ، عبد السلام محمد خميس: "الأزمات المالية قديمها حديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة " ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

21. محمد , قطب إبراهيم: " الموازنة العامة للدولة " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 .
22. محمد نصر مهنا، "إدارة الأزمات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 .
23. نزمين السعدي: "قراءات حول الأزمة النقدية العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999.
24. يوسفات علي: "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، العدد 2009/02، مجلة محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص 92.
25. and Supply Effects of Financial Crises on Bank Credit--Evidence from Taiwan", Southern Economic Journal, Vol. 75, No. 1;2008 ; pp( 26-50).
26. Peter, Rosenblum, "The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crisis, and the Wealth and Poverty of Nations", Ethics& International Affairs, 2005. Vol. 19, No. 2.
27. Rajan, Ramkishen: "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" ،Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1.

### قائمة الملاحق:

الرسم البياني رقم (01): مقارنة بين عجز الميزانية في 2010 و في بداية الألفية عام 2000



### المصدر:

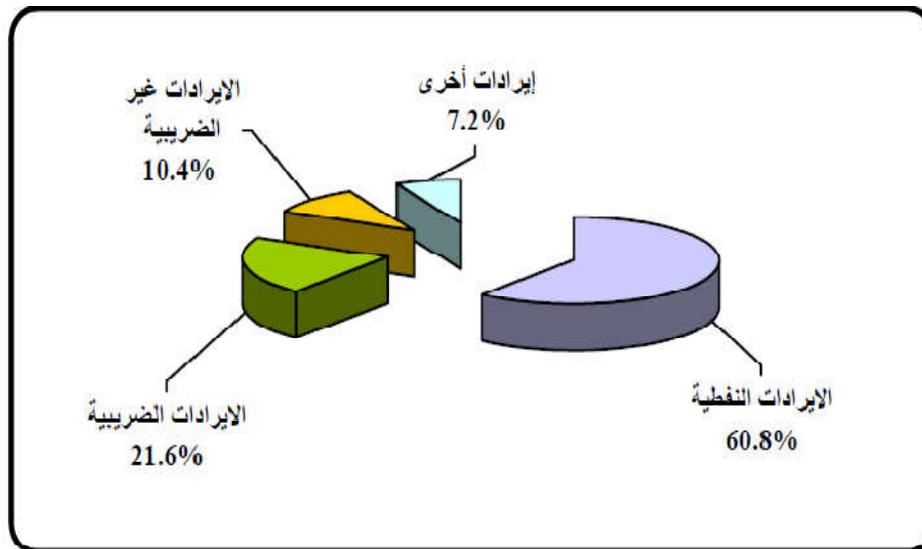
Economist intelligence unit:” Comparing rich-country budget deficits “;[on line]  
;(02/02/2010) ;available at:  
>[http://www.economist.com/node/15446017?subjectid=7933596&story\\_id=15446017](http://www.economist.com/node/15446017?subjectid=7933596&story_id=15446017)<  
; visit :(20/05/2013).

الجدول رقم (01) : الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي (2008-2009)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات		مصادر الإيرادات			
				معدل النمو %	مليار دولار أمريكي		
2009*	2008	2009	2008		2009	2008	
34.7	42.6	99.5	99.6	28.3-	589.7	822.0	إجمالي الإيرادات العامة
21.2	32.2	60.8	75.2	42.0-	360.2	620.7	الإيرادات النفطية
7.5	6.2	21.6	14.6	6.6	128.2	120.3	الإيرادات الضريبية
3.6	2.6	10.4	6.2	21.7	61.1	50.9	الإيرادات غير الضريبية
2.3	1.6	6.6	3.7	30.5	39.4	30.1	الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.5	0.4	11.3-	3.1	3.5	المنح
34.9		42.8	100.0	-28.2	592.8	825.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

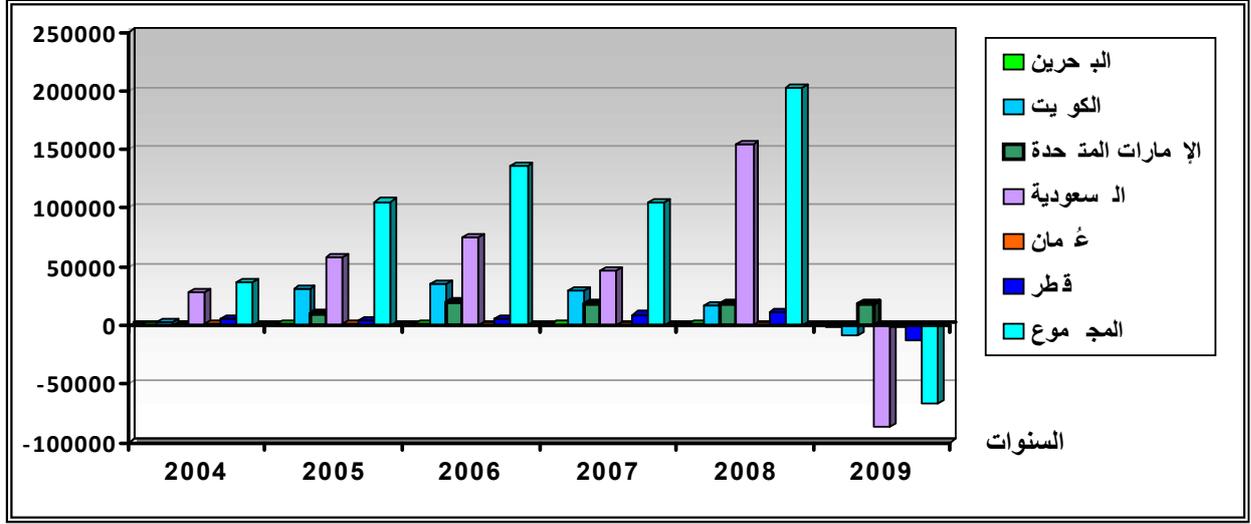
المصدر : صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي العربي الموحد " ، 2010 ، ص 123.

الرسم البياني رقم (02) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2009



المصدر : صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي العربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

الرسم البياني رقم (03): يوضح الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية (2004-2009) الوحدة: نسبة مئوية (%)



المصدر: من إعداد الباحثين: اعتمادًا على الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، [ على الخط ]، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع: الإلكتروني: www.gcc-sg.org ، تاريخ الإطلاع: (2014/01/31).

1. إبراهيم عبد العزيز النجار: " الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي "، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009، ص18.
2. أنظر: السيد عليوة: " إدارة الأزمات في المستشفيات "، استرال للطباعة والنشر، والتوزيع، القاهرة ، ص 13.
3. بلعباس، عبد الرزاق سعيد: " ما معنى الأزمة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، 2009، ص19.
4. محسن أحمد الخضيري: " إدارة الأزمات "، مكتب مديبولي الإسكندرية، السنة غير مذكورة، ص 54.
5. محمد نصر مهنا، " إدارة الأزمات "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.
6. أنظر الى : فريد النجار، « البورصات و الهندسة المالية "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، (1998 – 1999) ، ص 207.
7. Peter, Rosenblum, "**The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crisis, and the Wealth and Poverty of Nations**", Ethics & International Affairs, 2005. Vol. 19, No. 2; PP( 126-133).
8. أبو فارة يوسف: " قراءة في الأزمة المالية 2008 "، جامعة القدس المفتوحة، كلية الاقتصاد، 2008، ص 01.
9. نرمن السعدي: " قراءات حول الأزمة النقدية العالمية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 137، 1999، ص 261.
10. Rajan, Ramkishan: "**Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia**" ·Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp( 92-109).
11. محمد عبد الوهاب ، عبد السلام محمد خميس: "الأزمات المالية قديمها حديثها ،أسبابها ونتائجها ،والدروس المستفادة " ،إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010، ص45.
12. Nan-Kuang Chen, and Hung-Jen Wang: "**Identifying the Demand and Supply Effects of Financial Crises on Bank Credit--Evidence from Taiwan**", Southern Economic Journal, Vol. 75, No. 1;2008 ; pp( 26-50).
13. المجلة الاقتصادية السعودية – العدد الخامس والثلاثون – شتاء 2010 .
14. مارتن د. ويص: " الأزمة المالية العالمية والخروج من نفق الكساد الأخير "، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2010، ص 110.
15. عدنان السيد حسين: " قضايا دولية الأزمة العالمية "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،الطبعة الأولى ، 2010، ص31.

- صندوق النقد الدولي : " أفاق الاقتصاد العالمي "، أكتوبر 2008، ص11.
- مارتن د.ويص ،مرجع سبق ذكره ، ص 110.
- يوسفات علي : " أزمة الرهن العقاري " ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 2009/02 ، مجلة محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ، ص 92.
- <sup>11</sup> . خباياة عبد الله : " أساسيات في اقتصاد المالية العامة " ، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،مؤسسة شباب الجامعة ،2009 ، ص 255.
- <sup>12</sup> . اللوزي سليمان و آخرون : " إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1997 ، ص24.
- <sup>13</sup> . المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي: " أصول وقواعد الموازنة العامة "، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود ،2003، ص21.
- <sup>14</sup> . شكري فهمي محمود: " الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 41.
- <sup>15</sup> . محمد ، قطب إبراهيم : " الموازنة العامة للدولة " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ، ص33.
- <sup>16</sup> . طاهر موسى الجنابي : " إدارة الموازنات العامة " ، عمان ، دار زهران للنشر ، 1999 ، ص31.
- <sup>17</sup> . شكري فهمي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 48.
- <sup>18</sup> . محمد ، قطب إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.
- <sup>19</sup> . المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي، ص47.
- <sup>20</sup> . خباياة عبد الله ،مرجع سبق ذكره ،ص ص (264-266).
- سوزي عدلي ناشد : " أساسيات المالية العامة " ، منشورات حلبي الحقوقية ، 2008 ، ص 371.
- <sup>21</sup> . حسين راتب يوسف ريان : " عجز الميزانية وعلاجه في الفقه الإسلامي " ،دار النفائس ،الأردن ، 1999 ، ص92.
- <sup>22</sup> . حسين راتب يوسف ريان، مرجع سبق ذكره، ص ص (93-100).
- أنظر إلى: قطب محمد إبراهيم: " الموازنة العامة للدولة"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987، ص 68.
- <sup>23</sup> . جريدة روسيا اليوم : " عجز الميزانية الأمريكية المتوقع 1,33 تريليون دولار في 2012 "، [على الخط ] ، متاح على الموقع الإلكتروني <: [http://arabic.rt.com/news\\_all\\_news/news/578379](http://arabic.rt.com/news_all_news/news/578379) > ، تاريخ الإطلاع : (2013/09/25).
- العربية نت: " عجز الميزانية الأمريكية المتوقع 1,33 تريليون دولار في 2012 "، [على الخط ] ، (2011/10/15) ، متاح على الموقع الإلكتروني <: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/15/171897.html> > ، تاريخ الإطلاع: (2013/09/25).
- <sup>24</sup> . صحيفة الاقتصاد والتعليم والتدريب والنشر : " تباين كبير بين الدول في دخل المواطن العربي " ، [على الخط ] ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2011/01/06) ، متاح على الموقع الإلكتروني : < <http://www.eanews.com> > ، تاريخ الإطلاع : (2013/06/28).
- <sup>25</sup> . صندوق النقد العربي : " التقرير الإقتصادي العربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (121-122).